مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2025 المجلد: 08 العدد: 02 ص- ص: 741-758

التحول الرقمي في مجال الإستثمار وفق القانون 22-18: دراسة في خلفيات التبني وفعلية التجسيد

"Digital Transformation in the Field of Investment Under Law 22-18:A Study on the Backgrounds of Adoption and the Effectiveness of Implementation"

بورزق أحمد*[1]، جامعة الجلفة، الجزائر، a.bourzgue@univ-djelfa.dz

بوصوغة بسمة [2]، جامعة جيجل، الجزائر، besma90bsgh@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/03 تاريخ قبول المقال: 2025/11/03

الملخص:

إن تبني آلية الرقمنة في قانون الإستثمار الجديد 22-18، من أهم الآليات المكونة لتفعيل مبدأ الشفافية في مجال الإستثمار، بهدف تحسين المناخ الإستثماري وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحليين والأجانب، والقضاء على كل أنواع البيروقراطية، وذلك لما تحققه المنصة الرقمية من تسهيلات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب العمل بكل جدية من أجل تطوير الرقمنة في مجال الإستثمار في الجزائر، والدفع بعجلة هذا القطاع والمجال الحيوي نحو الأمام، خدمة الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، المنصة الرقمية، الإقتصاد الوطني، التنمية المستدامة، مستثمر أجنبي.

Summary:

The adoption of digitization mechanisms in the new Investment Law 22-18 is one of the most important tools for implementing the principle of transparency in the field of investment. It aims to improve the investment climate, attract the largest possible number of local and foreign investors, and eliminate all forms of bureaucracy, thanks to the facilitation provided by the digital platform. This study concludes that serious efforts must be made to further develop digitization in the investment sector in Algeria and to push this vital field forward in order to serve the national economy and achieve sustainable development.

Keywords: Digitalization, Digital Platform, National Economy, Sustainable Development, Foreign Investor.

* بورزق أحمد.

مقدمة:

أصبحت الممارسات الرقمية ضرورة ملحة في جميع القطاعات عبر مختلف دول العالم، وذلك استجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة التي تفرضها الثورة التكنولوجية المتسارعة، فقد بات التحول الرقمي مسألة مركزية تتقاطع فيها اهتمامات الحكومات والمؤسسات الاقتصادية، إذ أصبح من أبرز الأولويات الإستراتيجية في كل من القطاعين العام والخاص. ويعود ذلك إلى ما يوفره من مزايا متعددة، على رأسها السرعة في الأداء، والشفافية في المعاملات، وتحسين جودة الخدمات. فاعتماد التكنولوجيا الرقمية لم يعد خيارًا، بل تحول إلى أداة حتمية لمواكبة التغيرات المتلاحقة في مختلف ميادين النشاط الإنساني.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر شأنها شأن بقية الدول إلى اللحاق بركب الرقمنة من خلال إدماج الممارسات الإلكترونية في مختلف المجالات فرغم تأخرها لسنوات في تصنيفات تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متراكمة، بدأت بوادر التحول الرقمي تتجسد تدريجيًا. وقد ظهرت أولى الخطوات العملية في هذا المجال من خلال الإجراءات التشريعية التي تبنّاها المشرّع، لا سيما في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18، الذي أرسى قواعد جديدة للتعامل الرقمي مع المستثمرين، عبر تفعيل منظومة إلكترونية تسهّل المعاملات بين المستثمر والهيئات المعنية بالإشراف على الاستثمار في الجزائر.

ومن هذا المنطلق تتبلور لنا الإشكالية المراد البحث فيها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **إلى أي مدى إستطاع القانون أن يؤسس لتبني الرقمنة كخيار إستراتيجي يخدم المستثمرين ويستجيب لتوجهات الجزائر الجديدة في المجال الإقتصادي؟**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي

إن الإستخدام المتزايد لأدوات وتكنولوجيات وأساليب تقنية مختلفة، من التكنولوجيات الحديثة والإعلام والإتصال، أحدثت هذه الأخيرة ثورة هائلة في نظم المعلوماتية والرقمنة، فأصبح التحول الرقمي في ظل الظروف التي نعيشها من كوارث وأوبئة حاجة ضرورية.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي مسارًا انتقالياً تتخلى فيه المؤسسات عن نموذج العمل التقليدي لصالح نموذج حديث قائم على توظيف التكنولوجيا الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتطوير أساليب الإدارة والتسويق. ويقوم هذا التحول على بناء استراتيجية رقمية متكاملة، تتطلب توزيعًا فعّالًا للإمكانيات الرقمية المتاحة، وتحليلاً دقيقًا لمتطلبات الاستثمار في هذا المجال. كما يُعدّ التسويق الرقمي ركيزة أساسية في هذا السياق، إلى جانب توفر إرادة حقيقية لدى القيادة الإدارية لدفع عملية التغيير والانتقال نحو نموذج أكثر ذكاء وفعالية.[1].

وهو يُعد تحولًا شاملًا نابعًا من تفاعل ثلاث ظواهر مترابطة: الأتمتة، التي تُعنى باستبدال العمليات اليدوية بالتقنيات الذكية؛ وإزالة الطابع المادي، من خلال تحويل المنتجات والخدمات إلى صيغ رقمية؛ بالإضافة إلى إعادة تنظيم أنماط الوساطة التقليدية بوسائل رقمية جديدة. ويطال هذا التحول مختلف جوانب المؤسسة، من أنشطتها التشغيلية إلى بنيتها التنظيمية، مما يعيد تشكيل طبيعة الأعمال والعمليات الداخلية بشكل جذري ومتكامل.[2]

يُعد التحول الرقمي في الوقت الراهن من أبرز الاتجاهات الاستراتيجية في قطاعات الصناعة والخدمات، حيث بات يمثل علامة فارقة في نمط الحياة الحديثة. فهو ليس مجرد تحديث تقني، بل برنامج شامل يمس جوهر المؤسسة، ويُحدث تغييرًا جذريًا في نمط عملها الداخلي وفي آليات تقديم خدماتها. ويهدف هذا التحول إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، وتيسير التواصل مع الجمهور، وتقديم خدمات أكثر سرعة ومرونة تلبي تطلعات المستهلك العصري في بيئة رقمية متغيرة باستمرار[3]، عن طريق إستخدام التكنولوجيا لدعم عمليات التغيير الجذري في العمليات المؤسسة.

[1] لخضر بن سعيد (2022)، إتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمته في إستدامة التنمية، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد.

[2] ربيع زردالي، ومهدي جابر (2022)، التحول الرقمي كآلية لتفعيل عملية التغيير السطحي في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية، بعين البيضاء، أم البواقي، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية.

[3] بدر بن عبد الله الصالح (2013)، مهارات القرن الحادي والعشرين، التعلم للحياة في زمننا، الرياض، جامعة الملك سعود.

فالتحول الرقمي لا يُختزل في مجرد اقتناء أدوات تكنولوجية حديثة أو رقمنة بعض الخدمات، بل يتعدى ذلك ليُصبح مسارًا استراتيجيًا يشمل إعادة النظر في طريقة التفكير الإداري والتنظيمي داخل المؤسسات. وهو يتطلب فهمًا عميقًا لكيفية التحكم في الآليات والعمليات الإدارية، وتطوير مهارات الأفراد وقدراتهم على التكيف مع بيئة العمل الرقمية. فنجاح التحول الرقمي مرهون بتوافر ثقافة تنظيمية مرنة، واستعداد بشري قادر على التغيير، واستيعاب التكنولوجيات الحديثة ضمن رؤية متكاملة تستند إلى التخطيط والإبداع والابتكار[4].

الفرع الأول: تعريف التحول الرقمي

إن هذه التقنية تعبّر عن قدرة الشركات والمؤسسات، بما في ذلك الحكومية، على التكيف مع التحولات التكنولوجية المتسارعة، وذلك من خلال إعادة هيكلة نماذج أعمالها وتطوير عملياتها التشغيلية والإدارية. ويُعد هذا التكيف ضرورة استراتيجية للمحافظة على استمرارية النشاط وتحقيق التنافسية، خاصة بالنسبة للشركات التجارية التي تسعى لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن من خلال تقديم خدمات رقمية أكثر كفاءة وسرعة. أما في المقابل، فإن المؤسسات الحكومية – رغم أن المواطن قد يكون مضطرًا للتعامل معها – مطالبة بدورها بالتحول الرقمي لتحسين جودة الخدمات، وتخفيف العبء البيروقراطي، ورفع مستوى الثقة بين الإدارة والمواطن، تحقيقًا لمبادئ الشفافية والنجاعة في الأداء العام[5].

كما يعرف بعملية إنتقال الشركات إلى نموذج عمل، يعتمد على التقنيات الرقمية في إبتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرصها تريد من قيمة منتجها[6].

---

[4] عزة عبد الرزاق (2016)، إدارة المعرفة في المؤسسة الجامعية، المعرفة التربوية المعاصرة، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية، ص143-144.

[5] جميلة سلايمى، يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، ص947-2019.

[6] عدنان مصطفى البار، خالد المرحي، التحول الرقمي كيف؟ ولماذا؟ جامعة الملك عبد العزيز، جامعة أم القرى، تاريخ الإطلاع 2019/01/02، الصفحة 02

www.awforum.org.

كما يعرف أيضا على أنه مفهوم وآلية مبنية على إستخدام التكنولوجيا الرقمية، التقنيات الإلكترونية الحديثة، من أجل تطوير المؤسسات والإقتصاديات.

الفرع الثاني: أهمية التحول الرقمي في المجتمع

لم يعد التحول الرقمي خيارًا يمكن تجاهله، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها متطلبات العصر الرقمي، من أجل مواكبة التطورات المتسارعة وتحقيق استدامة النشاط المؤسسي. فالمؤسسات مطالبة اليوم بمراجعة شاملة لأدائها واستراتيجياتها، تشمل إعادة النظر في طرق التسيير، وتحديث البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات البشرية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي.

وقد أصبح التوجه نحو الاقتصاد الرقمي أمرًا حتميًا، نظرًا لما يوفره من فرص كبيرة في مجالات النمو والتوسع وتحسين الكفاءة، وهذا ما يبرز أهمية هذا التحول في عدة جوانب، من بينها::

- التحول الرقمي فرصة لتعزيز النمو الإقتصادي والتصنيع.
- التحول الرقمي فرصة للحد من الفقر وتحسين حياة الناس.
- يمكن للتقنيات الرقمية أن تقود الإبتكار والنمو الاقتصادي، وخلق فرص في العديد من القطاعات الرئيسية للإقتصاد.
- يسمح التحول الرقمي بربط أفضل الأسواق الإفريقية بينها مع بقية العالم، حيث يمكن أن يعزز وصول الجميع إلى الأسواق والتمويل، لاسيما في المناطق المهمشة والمهملة[7].
- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف والمعاملة إلكترونيا.
- إتاحة لفرص وظيفة جديدة في مجالات متنوعة، مثل تسهيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات وإدخال البيانات.
- الشفافية في التعامل.
- إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية، ومواكبة عصر المعلومات[8].

[7] هناء عفيف، وهيبة خولوفي، الإتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2022، ص287.

المطلب الثاني: واقع التحول الرقمي في الجزائر

يتوقف النجاح في عصر الرقمنة والمعلومات بشكل كبير على مدى كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما من خلال الارتباط الفعّال بشبكة الإنترنت، وتوفّر وسائل الاتصال السريع، مثل شبكات البث الإذاعي والتلفزي، ونظم تبادل المعلومات الرقمية. كما تلعب البنية الثقافية والتكنولوجية، بما فيها الحواسيب وخدمات البيانات، دورًا أساسيًا في تشكيل بيئة العمل الحديثة وأسلوب الحياة بوجه عام. فقد أضحت هذه العناصر بمثابة الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي وأداء المؤسسات في مختلف القطاعات.

ورغم إدراك الجزائر لأهمية هذه التحولات، فإنها لا تزال تواجه تأخرًا نسبيًا في مواكبة المعايير الدولية في هذا المجال، بالرغم من الجهود المبذولة لتدارك الفجوة الرقمية. إذ تبقى الحاجة ملحة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز ثقافة الاستخدام التكنولوجي، وإرساء سياسات رقمية شاملة، من أجل تمكين المؤسسات والمواطنين من الاندماج الفعلي في الاقتصاد الرقمي العالمي.[9].

الفرع الأول: دور التحول الرقمي في الجزائر

يُعد التحول الرقمي عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل قواعد الاقتصاد العالمي، إذ يشكل فرصة حقيقية لتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم عمليات التصنيع، والمساهمة في الحد من الفقر وتحسين نوعية حياة الأفراد. فبفضل اعتماده على استخدام التقنيات والخدمات الرقمية في مختلف المجالات والقطاعات، يتيح هذا التحول إمكانيات واسعة للابتكار، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، خصوصًا في القطاعات الحيوية كالصحة، والطاقة، والنقل، والزراعة، والتعليم.

كما يسمح التحول الرقمي بربط الأسواق المحلية والعالمية بشكل أكثر فاعلية، ويعزز من وصول الأفراد، خاصة في المناطق النائية أو المهمشة، إلى الخدمات التي تعجز المؤسسات التقليدية عن توفيرها. ويتيح أيضًا تحسين إدارة الموارد المالية وتوجيهها بفعالية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، كل ذلك ضمن إطار يحترم مبادئ الحكم الرشيد، ويخدم استراتيجيات

[8] مريم خالص حسين (2013)، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، ص439-460.

[9] قادرى نورية، دور التحول الرقمي في تحقيق الرفاهية الإقتصادية، حالة الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، العدد 1، (2023)، ص746.

التنمية المستدامة على المدى الطويل. بذلك، يصبح التحول الرقمي وسيلة حقيقية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في ظل اقتصاد عالمي متسارع التغير.[10].

كما يلعب التحول الرقمي دورا هاما وضروريا، من خلال توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وإتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات متنوعة مثل تشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات وإدخال البيانات، وكذلك من ناحية تطبيق وتفعيل الشفافية في التعامل[11].

وتفعيل الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة الحديثة[12]، ومن ناحية قضائها على البيروقراطية، وتسهيل تقسيم العمل والتأكيد على مبدأ الجودة الشاملة لمفهومها الحديث.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع التوجه إلى التحول الرقمي في الجزائر

تنبع الحاجة إلى التحول الرقمي من الانتشار الواسع لشبكة الويب العالمية وتزايد اعتمادها على الصعيد الدولي، إلى جانب التطور السريع للتقنيات المرتبطة بها، كشبكة الأنترنت، والمنصات الذكية، والحوسبة السحابية، وتقنيات التعرف على الصوت، ونظم الدفع الإلكتروني، والعملات الرقمية المشفرة.

وفي هذا السياق، بلغت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي 2.3 تريليون دولار خلال سنة 2017، في حين تشير التوقعات إلى أن إيرادات هذا القطاع مرشحة للارتفاع لتصل إلى حوالي 4.88 تريليون دولار في المستقبل القريب.[13].

تُعزى دوافع التحول الرقمي في الغالب إلى ثلاثة أسباب رئيسية، يأتي في مقدمتها تنامي التكاليف والضغوط المالية على الميزانيات العامة، خاصة في ظل الانخفاض الحاد في الإيرادات الذي شهدته العديد من الدول، لا سيما تلك المعتمدة على صادرات النفط، منذ سنة 2014. وقد دفع هذا الوضع الحكومات إلى

[10] هناء عفيف، وهيبة خولوفي، مرجع سابق، ص287.

[11] مريم خالص حسين، مرجع سابق، ص439-460.

[12] عبد السلام عبد اللاوي (2017)، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 4، العدد 1، ص61-74.

[13] هناء عفيف، وهيبة خولوفي، مرجع سابق.

اعتبار خفض الإنفاق أولوية ملحة، فتبنت حلولًا رقمية كوسيلة فعالة لترشيد النفقات وتحسين أداء الخدمات العامة.

إلى جانب ذلك، ساهم الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي، مقرونًا بتطور تكنولوجيا الاتصالات، في رفع مستوى تطلعات المواطنين تجاه نوعية الخدمات الحكومية والمنتجات المقدمة لهم. كما فتحت هذه الأدوات الرقمية الجديدة أمام الحكومات والمؤسسات قنوات تواصل مباشرة وفعالة لفهم احتياجات الأفراد والاستماع إلى آرائهم، الأمر الذي عزز التوجه نحو تعميق الرقمنة وتوسيع نطاقها في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري على الحكومات، التي تعتمد أسلوب التخطيط من القمة إلى القاعدة، أن تدمج برامج التحول الرقمي ضمن رؤاها الاستراتيجية وخططها الوطنية، من أجل تنفيذ قراراتها بشكل أسرع وأكثر كفاءة، بما يواكب متطلبات العصر ويعزز فعالية الخطط الوطنية.[14].

المبحث الثاني: الرقمنة في ظل قانون الإستثمار الجديد 22-18

يُعدّ الاستثمار من أبرز القطاعات الحيوية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجسيدها على أرض الواقع، إذ يُنظر إليه كمصدر أساسي لتحريك عجلة الاقتصاد ودفعه نحو النمو. ومن هذا المنطلق، تسعى مختلف الدول إلى توفير بيئة استثمارية مشجعة، تعتمد على توفير كافة الآليات والوسائل والإجراءات الكفيلة بجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.

وفي هذا السياق، جاء قانون الاستثمار في إطار استجابة الدولة لحاجتها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مع الحرص على ملاءمة الإطار القانوني المنظّم للاستثمار مع التغيرات الاقتصادية الراهنة. وقد تم تجسيد هذا التوجه من خلال إنشاء منصة رقمية مخصصة للمستثمرين، تُشرف على تسييرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بهدف تسهيل الإجراءات وتوفير بيئة رقمية تواكب متطلبات العصر.

المطلب الأول: تطبيق الرقمنة في مجال الإستثمار

[14] بن سعيد لخضر، مصطفى رديف (2022)، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 6، العدد 1.

عرفت الاقتصاديات المعاصرة تطورات جذرية في أساليب إدارة وتسيير أنشطتها، من خلال اعتماد سياسات رقمية وتكنولوجيات متقدمة، وجاء هذا التحول كاستجابة طبيعية لموجة التطور السريع الذي يشهده العالم، ومحاولة لمسايرة متطلبات العصر الرقمي. وقد دفعت هذه التغيرات المتلاحقة العديد من الدول والحكومات إلى العمل على عصرنة بنيتها التحتية ومرافقها الأساسية، في سبيل تحسين نوعية الخدمات العمومية والارتقاء بها، خاصة في ظل الانتشار المتزايد للرقمنة، التي أصبحت تمس مختلف القطاعات الحيوية والأنشطة الاقتصادية[15].

تُعدّ الرقمنة بمثابة تقنية متعددة الأبعاد، تجمع بين العلم التطبيقي والطريقة الفنية التي تهدف إلى تحقيق حلول عملية، كما تمثل منظومة من الوسائل والأدوات المستخدمة لتأمين مختلف المتطلبات التي تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وضمان رفاهيتهم. [16].

ويذهب البعض إلى تعريف الرقمنة على أنها عملية تحويل المحتوى والمعلومات من صورتها التقليدية إلى صيغة رقمية، سواء تعلق الأمر بنصوص مكتوبة، أو صور ثابتة، أو تسجيلات صوتية، أو غيرها من أشكال البيانات، وذلك بهدف تسهيل تخزينها، معالجتها، وتبادلها عبر الوسائط الإلكترونية. [17].

الفرع الأول: تعريف المنصة الرقمية للمستثمر

طبقا للمادة 27 من قانون الإستثمار 22-18 "المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الإلكترونية، لتوجيه الإستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة إستغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات وإستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالإستثمار عبر الأنترنت، وتسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الإستثمار ونوع الطلب، وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الإستثمار[18].

[15]بن صالحية صابر، عامر حاتم، الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الإشماري في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 6، العدد خاص، (2023)، ص48.

[16]غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا: مفاهيم وتقنيات عملية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص22.

[17]سالم باشيرة، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص71.

[18]القانون 22-18 المؤرخ في 24 يونيو 2022، يتعلق بالإستثمار، ج ر، عدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022.

تنص المادة 23 في فقرتها الأولى من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة"[19].

تسمح المنصة الرقمية بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها في فرص الإستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا الرقمية بالإستثمار، وكذا الإجراءات ذات الصلة[20].

وتُعرَّف المنصة الإلكترونية بأنها فضاء رقمي تُدار فيه التفاعلات بين مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، وفق قواعد واضحة ومحددة مسبقًا، بهدف تبادل السلع أو الخدمات أو المعلومات أو حتى الأفكار. وقد تشمل هذه التبادلات تفاعلات بين الأفراد، أو بين البشر والآلات، أو بين أجهزة مؤتمتة تعمل بالنيابة عن المستخدمين، مما يجعل هذه المنصات محركًا أساسيا للاقتصاد الرقمي.[21].

كما تُعرَّف المنصة الإلكترونية أيضًا بأنها نظام رقمي قابل للبرمجة، مما يتيح للمطورين الخارجيين والمستخدمين إمكانية تخصيصه وفق احتياجاتهم الخاصة. ويُعد هذا القابلية للتكييف أحد أبرز مزايا المنصات الرقمية، إذ تسمح بابتكار حلول وخدمات متعددة تتجاوز ما تصوره أو خطط له مطوروها الأصليون، ومن خلال هذا التوسع في الاستخدامات، تساهم المنصات في خلق بيئة مرنة ومفتوحة تدعم الإبداع والتطوير المستمر في مختلف المجالات.[22].

كما تُعرَّف المنصات الرقمية (الإلكترونية) بأنها برمجيات تُستخدم لاستضافة تطبيقات أو خدمات معينة، حيث تعمل وفق نظام تشغيل محدد، وتقوم بتنسيق تشغيل البرمجيات الأخرى التي تعتمد على مجموعة من التعليمات المرتبطة بمعالج معين. وتُعد هذه المنصات البيئة التقنية التي تتيح تشغيل وتكامل

[19] أنظر المادة 23 من المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، ج ر، عدد 60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[20] أنظر المادة 2/23 من القانون 22-18 المتعلق بالإستثمار.

[21] إيمان بنت مصطفى عبد الله قمصاني (2020)، "أثر المنصات الإلكترونية على فاعلية التدريب في المنصات العامة"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 3.

[22] حرفوش مداني، كريبش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 6، العدد خاص، (2023)، ص9.

مختلف التطبيقات والخدمات الرقمية، بما يضمن أداءها بكفاءة وسلاسة، ويعزز من إمكانية التفاعل بينها وبين المستخدمين أو الأنظمة الأخرى.[23]

الفرع الثاني: مهام وأهداف المنصة الرقمية للمستثمر

طبقا لنص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 فإن مهام المنصة الرقمية للمستثمر[24]، تتمثل فيما يلي:

- تسريع عملية معالجة ودراسة ملفات المستثمرين من قبل الهيئات المعنية.
- تحسين مستوى التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية، التي تشرف على مشاريعهم الإستثمارية.
- تحسين أداء المرافق المختصة بقطاع الإستثمار، وجعلها أكثر إنفتاح وذات إتاحة أسهل بالنسبة للمستثمرين.
- تحسين الخدمات العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان، بالإضافة إلى جودة الخدمة المقدمة[25].

تهدف المنصة الرقمية الموجهة للمستثمرين إلى تسهيل عملية إنشاء المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين قنوات التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية. كما تسعى إلى ضمان الشفافية في كافة المراحل، من تقديم الملفات إلى فحصها ومعالجتها من قبل الجهات المعنية، مع تمكين المستثمر من متابعة تطور ملفه عن بُعد. وإلى جانب ذلك، تهدف المنصة إلى الرفع من جودة الخدمة العمومية، سواء من حيث احترام الآجال، أو كفاءة الموظفين، أو مستوى الخدمات المقدمة، بما يعزز أداء المرافق العامة ويجعلها أكثر فاعلية وسهولة في الولوج بالنسبة للمستثمرين.[26]

---

[23] المرجع نفسه، ص9.

[24] نص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298.

[25] وناس نبيل، رقمنة قطاع الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، سبتمبر 2023، ص841-842.

[26] أنظر المادة 28 الفقرة 02 من القانون 22-18 المتعلق بالإستثمار.

المطلب الثاني: تقييم فاعلية لتحسين المنصة الرقمية للمستثمر

من بين المستجدات الهامة التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18، إدراج نظام الرقمنة ضمن المنظومة القانونية، وذلك من خلال تفعيل منظومة إلكترونية حديثة مخصصة للتعامل مع المستثمرين عبر كافة الهيئات المتدخلة والمشرفة على العملية الاستثمارية. ويكرّس هذا النظام المفهوم الجديد للدولة في أساليب التواصل والتعامل مع المواطنين، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، وسعي المشرع إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق، تم استحداث منصة رقمية موجهة خصيصًا للمستثمرين، تهدف إلى توفير كافة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بتقديم الملفات ومتابعتها. ويؤكد القانون 22-18، لاسيما من خلال مادته الثانية، على ضرورة تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة، ما يترجم إرادة الدولة في تحقيق تحول رقمي شامل في تسيير الملفات الاستثمارية بمختلف مراحلها.

ويُعد هذا التوجه نحو الرقمنة ضمانًا للشفافية في التسيير الإداري، باعتبار أن الشفافية، وفق ما عرّفها العديد من الفقهاء، تقوم على تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات، والإفصاح عنها أمام الرأي العام، مما يعزز مصداقية الإدارة وثقة المستثمرين.

ويتحقق ذلك من خلال الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه، ومصادر تمويله وفتح الأبواب أمام الجميع[27].

ما قامت به كل من الوزارة الأولى ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يُعدّ نموذجًا واضحًا للتوجه نحو التنمية الرقمية والاقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الهامة الرامية إلى عصرنة المرافق العامة وتحفيز الاستثمار، في إطار مشروع "الجزائر الإلكترونية"، ويُجسد هذا التوجه اعتماد الدولة المتزايد على المنصات الإلكترونية كأداة استراتيجية لتطوير الأداء الإداري، وتحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات العمومية، مما يعكس رؤية شاملة لمواكبة التحول الرقمي وتحديث الهياكل والمؤسسات العمومية بما يخدم أهداف التنمية الوطنية.[28].

[27] عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022، ص1.

[28] حرفوش مداني، كريبش نبيل، مرجع سابق، ص3.

الفرع الأول: ايجابيات المنصة الرقمية للمستثمر

تسمح الرقمنة بالتجاوب السريع والفعال مع المتعاملين، سواء كانوا مستهلكين أو موظفين أو طلبة أو متربصين أو عمال وحتى مع الإدارة الوصية.

- تحارب مظاهر الفساد والرداءة والتعسف و المحسوبية[29].
- المنصة الرقمية للمستثمر وسيلة وآلية لوضع حد للعراقيل، التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة، وخاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرض الإستثمار قبل إتخاذ قرار الإستثمار[30].
- تقوم المنصة الرقمية للمستثمر بنشر حوصلة للحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الإدارات المعنية، بالإضافة إلى وضع جدول يسمح بمعرفة وسيرورة المؤشرات الخاصة بتسيير الإستثمار[31].
- تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الإستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات، والقيام بواسطة الأنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالإستثمار.
- تشكل أداة توجيه ومرافقة الإستثمار ومتابعتها، إنطلاقا من تسجيلها وأثناء إستغلالها[32].

أكدت منظمات أرباب العمل أن السلطات الجزائرية تلقت أكثر من 100 طلب رسمي للاستثمار الأجنبي، في الوقت الذي أعرب فيه نحو 1200 متعامل أجنبي عن رغبتهم في دخول السوق الجزائرية. وفي هذا السياق، كشفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في أحدث حصيلة لها، عن تسجيل ما يزيد عن 1694 مشروع استثماري، بإجمالي قيمة تتجاوز 845 مليار دينار جزائري (ما يعادل نحو 6.3 مليار دولار

[29] بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورهما في تطوير الإستثمار، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد 1، 2023، ص37.

[30] أمقران راضية، (2023)، ضمانات الإستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، ص3424.

[31] حرفوش مداني، كريبش نبيل، مرجع سابق، ص14.

[32] القانون رقم 22-18، المتعلق بالإستثمار.

أمريكي)، وذلك خلال الفترة الممتدة من أوائل نوفمبر 2022 إلى غاية 31 مارس 2023، أي منذ دخول القانون الجديد للاستثمار حيز التنفيذ.

شهدت المنصة الرقمية للمستثمر إقبالا معتبرا، بحسب التقارير المقدمة من مصالح الوزارة الأولى، حيث بينت التقارير أن هذه المنصة سجلت حوالي 233 مشروعا عبر الوطن.

أوضح مدير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أن عدد الملفات المسجلة لدى الشباك الوحيد المخصص للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية بلغ 48 ملفًا، منها 38 مشروع استثمار أجنبي مباشر، و24 مشروعًا تم في إطار شراكة مع متعاملين أجانب، إلى جانب 14 مشروعًا كبيرًا تعود لمستثمرين وطنيين. أما من حيث القطاعات الأكثر استقطابًا للاستثمارات، فقد احتل قطاع الصناعة الصدارة بـ 86 مشروعًا، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل بـ 223 مشروعًا، ثم قطاع الخدمات بـ 95 مشروعًا، والفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بـ 95 مشروعًا كذلك، في حين سُجل 52 مشروعًا في القطاع السياحي، و45 مشروعًا في قطاع الصحة.

وفي تصريح له بتاريخ 6 أفريل 2023، أكد رئيس الجمهورية أن القطاع الخاص يهيمن على نحو 85% من رأس المال الوطني، متوقعًا أن تتجاوز قيمة الاستثمارات في هذا القطاع 30 مليار دولار بحلول سنة 2027، مع إمكانية استحداث حوالي 55 ألف وظيفة خلال الـ 18 شهرًا المقبلة.

وفي إطار تفعيل خطة الإنعاش الاقتصادي، يراهن قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 على حوكمة أكثر فعالية في معالجة العراقيل التي تواجه المستثمرين، من خلال استحداث آلية مستقلة ذات طابع رفيع، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، تُعنى بالفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من المستثمرين، مع تسليط أقصى العقوبات ضد كل من يعرقل مشاريع الاستثمار أو يعطل تنفيذها، كما أنّ الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، تنشأ تحت سلطة الوزير الأول.

الفرع الثاني: معوقات المنصة الرقمية للمستثمر

صحيح أن للمنصة الرقمية للمستثمر دور كبير في تشجيع المصانع، من خلال زيادة قدراتها وتحسين مستوى المنتجات المحلية، لزيادة الصادرات والمنافسة في الأسواق العالمية، كذلك تحسين

المؤسسات التنافسية في الأسواق العالمية[33]، إلا أن هذه الأخيرة لا تخلوا من بعض النقاط السلبية التي يمكن تجسيدها فيما يلي:

- عدم توفير الهياكل والمعدات الخاصة بالرقمنة.
- ضعف في مناطق تدفق الأنترنت[34].
- مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة.
- ضعف التنسيق والتخطيط على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة وبين مختلف الإدارات المرتبطة بقطاع الإستثمار.
- طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري، وإنخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها من قبل المستثمرين الأجانب.
- الأمية الإلكترونية لدى العديد من الموظفين وحتى المستثمرين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة[35].

الخاتمة:

تبذل الجزائر جهودًا حثيثة لمواكبة التحولات العالمية والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال التحول الرقمي، بما يسمح لها بالانتقال نحو نموذج الحكومة الرقمية. ويُعدّ هذا التوجه خطوة استراتيجية لتعزيز فعالية الإدارة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تطور متسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدرك المشرع الجزائري أهمية هذا المسار، وهو ما تجلّى بوضوح من خلال تبني القانون الجديد للاستثمار رقم 22-18، الذي يُعدّ بمثابة دليل واقعي على قناعة السلطات بأن الحل الأنسب لمكافحة البيروقراطية وتحسين مناخ الأعمال يكمن في الرقمنة الشاملة.

[33] حرفوش مداني، كريبش نبيل، مرجع سابق، ص18.
[34] بلكعيبات مراد، مرجع سابق، ص38.
[35] حرفوش مداني، كريبش نبيل، مرجع سابق، ص 18-19.

فالاعتماد على النظام الرقمي يتيح قدرًا عاليًا من الشفافية في معالجة ملفات الاستثمار، كما يساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع دراسة الملفات والرد عليها، وتحسين التفاعل بين المستثمرين والإدارة. وهذا ما يُمكّن الجزائر من تعزيز جاذبيتها للاستثمارات، سواء الوطنية أو الأجنبية، عبر توفير بيئة استثمارية مرنة، حديثة، وآمنة، تنسجم مع المعايير الدولية وتحفّز على المبادرة الاقتصادية.

بالرغم من كل الإيجابيات التي جاء بها القانون الإستثماري الجديد 22-18 والتوجه نحو الرقمنة بإنشاء منصة رقمية، إلا أنه لدينا بعض النقاط المهمة والإقتراحات التي تساعد في سد بعض الثغرات والنقائص التي تشوب هذه التقنية:

- واجب وضرورة تحيين المنصة الرقمية للمستثمر من أجل مواكبة المناخ الإستثماري في الجزائر.
- تدعيم إستقلالية الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار خاصة فيما يتعلق بفكرة خضوعها لسلطة الوزير الأول الذي يؤثر على سير عملها.
- تكوين الكوادر البشرية الذكية والمتمكنة والمسؤولة على سير المنصة الرقمية للمستثمر من أجل تحقيق عوائد إستثمارية مذهلة.
- مشاركة المجتمع المدني من خلال تمكين الأفراد في الإستفادة من خدمات الرقمنة.
- جعل المنصة الرقمية للمستثمر بوابة دقيقة للترويج وتشجيع الإستثمار.
- العمل على تحسين وتطوير شبكة الأنترنت والتدفق.
- تمكين الأفراد من الإستفادة من تجارب وخبرات البلدان الأوربية التي إعتمدت نظام الرقمنة في مجال الإستثمار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. قانون رقم 18/22 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.
2. المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، ج ر، عدد 60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

ثانيا: المراجع

1) المؤلفات:

1. بدر بن عبد الله الصالح (2013)، مهارات القرن الحادي والعشرين، التعلم للحياة في زمننا، الرياض، جامعة الملك سعود.
2. عزة عبد الرزاق (2016)، إدارة المعرفة في المؤسسة الجامعية، المعرفة التربوية المعاصرة، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية.
3. عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022.
4. غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا: مفاهيم وتقنيات عملية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

2) رسائل الماجستير:

سالم باشيرة، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

3) المقالات:

1. أمقران راضية، (2023)، ضمانات الإستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1.
2. إيمان بنت مصطفى عبد الله قمصاني (2020)، "أثر المنصات الإلكترونية على فاعلية التدريب في المنصات العامة"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 3.
3. بن صالحية صابر، عامر حاتم، الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الإشماري في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 6، العدد خاص، (2023).
4. بن سعيد لخضر، مصطفى رديف (2022)، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 6، العدد 1.

5. بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورهما في تطوير الإستثمار، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد 1، 2023.

6. جميلة سلايمى، يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2.

7. حرفوش مداني، كريبش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 6، العدد خاص، (2023).

8. ربيع زردالي، ومهدي جابر (2022)، التحول الرقمي كآلية لتفعيل عملية التغيير السطحي في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية، بعين البيضاء، أم البواقي، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية.

9. عبد السلام عبد اللاوي (2017)، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 4، العدد 1.

10. قادرى نورية، دور التحول الرقمي في تحقيق الرفاهية الإقتصادية، حالة الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، العدد 1، (2023).

11. لخضر بن سعيد (2022)، إتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمته في إستدامة التنمية، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد.

12. مريم خالص حسين (2013)، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية.

13. هناء عفيف، وهيبة خولوفي، الإتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2022.

14. وناس نبيل، رقمنة قطاع الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، سبتمبر 2023.

4) المواقع الإلكترونية:

عدنان مصطفى البار، خالد المرحي، التحول الرقمي كيف؟ ولماذا؟ جامعة الملك عبد العزيز، جامعة أم القرى، تاريخ الإطلاع 2019/01/02.

www.awforum.org.